

المشاريع الصناعية الكبرى في محافظة البصرة (1968-1979)

م.م رفل هشام خماس¹
جامعة البصرة- العراق

المقدمة:

شهدت محافظة البصرة بين عامي 1968 - 1979 توسعاً ملحوظاً في المشاريع الصناعية الكبرى ضمن توجه الدولة نحو ترسيخ قاعدة صناعية وطنية وتعزيز دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية، وقد ارتبط هذا التوسع باستثمار الموارد النفطية والموقع الجغرافي للمحافظة بوصفها منفذاً بحرياً رئيساً للعراق. وأسهمت هذه المشاريع في تنويع النشاط الاقتصادي ودعم البنية التحتية الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن انعكاساتها الاجتماعية والعمرانية، ومن ثمّ تمثل دراسة هذه المشاريع مدخلاً مهماً لفهم التحولات الاقتصادية والتنموية في البصرة خلال تلك المراحل

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تقصي طبيعة المشاريع الصناعية الكبرى التي أنشئت في محافظة البصرة خلال المدة 1968-1979، ومدى ارتباطها بتوجهات الدولة الاقتصادية وخططها التنموية في تلك المرحلة، ويسعى البحث إلى الكشف عن حجم إسهام هذه المشاريع في تنمية البنية الصناعية المحلية وتنويع الاقتصاد، مع بيان ما واجهته من تحديات تنظيمية أو فنية أو تمويلية أثرت في كفاءتها واستمراريتها، ويطرح تساؤلاً رئيساً حول ما إذا كانت تلك المشاريع قد أسست لقاعدة صناعية مستدامة في البصرة أم بقي أثرها محدوداً بزمّن إنشائها.

أسئلة البحث:

¹ مدرس مساعد في جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ قسم الدراسات التاريخية، حاصلة على شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، ولديها العديد من البحوث المنشورة والمقبولة للنشر وقيد الانجاز، والعديد من الورش العلمية والحلقات النقاشية.

- 1- ما أبرز المشاريع الصناعية الكبرى التي أنشئت في محافظة البصرة خلال المدة 1968-1979؟
- 2- ما الدوافع الاقتصادية والسياسية التي أسهمت في توجّه الدولة نحو إقامة هذه المشاريع في البصرة تحديداً؟
- 3- كيف انعكست هذه المشاريع على البنية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في المحافظة؟
- 4- ما دور الموارد النفطية والموقع الجغرافي للبصرة في نجاح أو توسّع تلك المشاريع الصناعية؟
- 5- ما أهم التحديات الإدارية أو الفنية أو التمويلية التي واجهت هذه المشاريع في أثناء التنفيذ والتشغيل؟
- 6- إلى أي مدى أسهمت تلك المشاريع في ترسيخ قاعدة صناعية مستدامة في البصرة على المدى اللاحق؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

- 1- التعريف بالمشاريع الصناعية الكبرى التي أنشئت في محافظة البصرة خلال المدة 1968-1979، وبيان خصائصها ومجالاتها الإنتاجية.
- 2- تحليل الخلفيات الاقتصادية والسياسية التي دفعت الدولة إلى توطيد هذه المشاريع في البصرة ضمن خطط التنمية الصناعية.
- 3- تقويم أثر هذه المشاريع في تنمية الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص العمل، وتطوير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالصناعة.
- 4- الكشف عن دور الموارد النفطية والموقع الجغرافي للمحافظة على دعم قيام الصناعات الثقيلة والاستراتيجية.
- 5- تشخيص أبرز المعوقات والتحديات التي واجهت تنفيذ وتشغيل تلك المشاريع وقياس انعكاساتها على كفاءتها الإنتاجية.

6- بيان مدى إسهام تلك المشاريع في تأسيس قاعدة صناعية مستدامة في البصرة وانعكاسها على مسار التنمية الصناعية في العراق لاحقاً.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول مرحلة مفصلية في تاريخ التنمية الصناعية في العراق، إذ شهدت محافظة البصرة خلال المدة 1968-1979 توسعاً في إنشاء المشاريع الصناعية الكبرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة. ويسهم البحث في إبراز دور البصرة بوصفها مركزاً صناعياً واستراتيجياً اعتماداً على مواردها النفطية وموقعها البحري، وما نتج عن ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية وعمرانية، ويوفّر إطاراً تحليلياً يساعد في فهم تطور القاعدة الصناعية في المحافظة، ويمدّ الدراسات التاريخية والاقتصادية بمادة علمية تؤثّق هذه التجربة وتقيّم نتائجها في سياق التنمية الصناعية في العراق.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي؛ بوصفه الإطار الرئيس لدراسة المشاريع الصناعية الكبرى في محافظة البصرة خلال المدة 1968-1979، وذلك بتتبّع نشأتها وتطورها في سياق السياسات الاقتصادية للدولة وخطط التنمية الصناعية، ويوظّف البحث المنهج الوصفي في عرض خصائص هذه المشاريع ومجالاتها الإنتاجية، مع الاستفادة من التحليل الاقتصادي لتقويم آثارها في التنمية المحلية والبنية الصناعية ويرتكز على مصادر متنوعة، تشمل الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية والإحصاءات الصناعية، فضلاً عن الدراسات الأكاديمية والكتب المتخصصة، بما يتيح بناء رؤية تاريخية علمية متكاملة حول الموضوع.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصناعية، محافظة البصرة، التنمية الصناعية في العراق، السياسة الاقتصادية العراقية، الاقتصاد العراقي في السبعينات.

Major Industrial Projects in Basra Governorate, Iraq 1968-1979 A Historical and Analytical Study Rafal Hisham Kamas

Abstract:

This study examines major industrial projects in Basra Governorate, Iraq, during the period 1968–1979, a crucial phase in the country's modern industrial development. It explores the establishment and expansion of large-scale industrial projects within the framework of state-led economic policies that aimed to strengthen the public sector and utilize growing oil revenues to build a national industrial base. The research identifies the main industrial projects in Basra and analyzes the factors behind their concentration in the governorate, particularly its strategic geographic location, access to maritime transport, and proximity to oil resources. The study adopts a historical–analytical approach to trace the development of these projects within national development plans, supported by a descriptive analysis of their industrial sectors and production roles. It relies on official reports, statistical data, and academic sources to assess their broader impact. The findings suggest that these industrial projects contributed significantly to the growth of Basra's industrial structure, the diversification of economic activity, the expansion of employment opportunities, and the improvement of infrastructure and related services. However, the study also notes that some projects encountered administrative, technical, and operational challenges that affected their efficiency and long-term performance. The research concludes that the period 1968–1979 represented a formative stage in Basra's industrialization, laying the foundations for the expansion of heavy and strategic industries in Iraq and consolidating Basra's role as a key industrial and economic center at the national level.

Keywords: Industrial projects, Basra Governorate, Industrial development in Iraq, Iraqi economic policy, Iraqi economy in the 1970s.

المقدمة

شكلت الفترة الممتدة بين عامي 1968-1979 مرحلة مفصلية في تاريخ التنمية الاقتصادية والصناعية في محافظة البصرة، بوصفها بوابة العراق إلى الخليج العربي ومركزاً استراتيجياً للثروات النفطية والموارد الطبيعية، وقد تزامنت هذه المرحلة انطلاق سياساتٍ تنموية طموحة تهدف إلى تحويل البصرة من منطقة تعتمد على التجارة والميناء إلى قاعدة صناعية متكاملة تربط الموارد المحلية بالأسواق الدولية.

شهدت البصرة تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية الكبرى التي استهدفت تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة بين قطاع النفط والبتروكيماويات والصناعات التحويلية الثقيلة، وقد شكّلت هذه المشاريع خطوة استراتيجية في إطار برامج التنمية الخمسية التي أعلنها النظام الحاكم، والتي ركّزت على التحديث الصناعي والتوسع في البنى التحتية.

كانت لمحافظة البصرة مشاريع صناعية عدة كان لها الاثر الكبير في نهضة وتطوير المحافظة وساهمت بشكل واضح في ازدهار الحياة الاقتصادية في العراق والذي بات تضم اشهر المصانع في الشرق الاوسط بما فيها (معمل الاسمدة الكيماوية، معمل اسمنت ام قصر، الشركة العامة للصناعات الورقية، معمل الحديد)

ومن خلال الخطط الاقتصادية والاستراتيجية اهتمت الحكومة العراقية بالمنشأة الصناعية في محافظة البصرة من خلال الاستفادة من الخصائص الموقعية والاستراتيجية ولا سيما موقع محافظة البصرة المطل على منطقة الخليج العربي واستثمار الموارد الطبيعية منها (النفط، الغاز الطبيعي) الذي تعتبر اهم قوة لمصدرين المواد الاولية والطاقة.

اولاً/ معمل الاسمدة الكيماوية

يعود تاريخ اهتمام الحكومة العراقية في محافظة البصرة لانشاء مصنع لانتاج الاسمدة الكيماوية⁽¹⁾، في المحافظة الى عام 1953، بعد ما قدمت شركة لتل

البريطانية (little-A-D) عرضاً للقيام بالمشروع انتاج الاسمدة الكيماوية، لذا تضمنت خطة مجلس الاعمار العراقي للسنوات (1955-1960) لكن المشروع تم اهماله حتى عام 1958، اذ تم عرضه مرة ثانية ضمن اعمال الاتفاقية العراقية-السوفيتية ضمن منهاج الخطة الاقتصادية ومع ذلك لم يكتمل المشروع وتم اهماله مرة اخرى (وارثان، 2015، ص41)

كانت الحكومة العراقية تدرك جيداً أهمية المشروع للإنتاج معمل الاسمدة الكيماوية، لذا حاولت مرة اخرى تنفيذه، اذ احتوت الخطة الخمسية (1965-1969) مشروع بناء معمل الاسمدة الكيماوية في محافظة البصرة، اذ رفعت وزارة الصناعة نيابة عن الحكومة العراقية مع شركة ميستويشي-اليابانية ممثلاً عن الحكومة اليابانية في (4/ تشرين الثاني 1968)، عقداً لتنفيذ اكبر مشروع صناعي في محافظة البصرة براس مال قدرة (12/ مليون دينار) ويعد المشروع هو الأول، اذ جهز المشروع الثاني لا نتاج سماء اليوريا بالموقع نفسه براس مال قدرة (10/ مليون دينار) لرفع الطاقة الانتاجية للمصنع (وارثان، 2015، ص41-42).

حاولت الحكومة العراقية انشاء مصنع اخر للأسمدة الكيماوية في محافظة البصرة، اذ تعاقدت مع الشركة الامريكية لانجاز المشروع في (4/ نيسان 1970)، لا نشاء المصنع انف الذكر في محافظة البصرة، في (28/ اب 1970)، تم انجاز المشروع الذي بلغت طاقته الانتاجية (325) طن من الكبريت، يقع المشروع على شاطئ شط العرب في منطقة ابي الخصيب في البصرة واختير الموقع لا سباب منها قربه من مصادرها للغاز الطبيعي فمكان ايصال المكائن والمعدات الى موقعه القريب من الشط، وكذلك قربه من الشط لان المشروع يحتاج الى كميات كبيرة من المياه، حيث بلغت مساحة المشروع ما يقدر ب 50 كم² وكلفته الانتاجية 11 مليون دينار (الاسدي، 1988، ص75).

ارتفعت الطاقة الانتاجية للمعمل بين عامي (1971-1972) ويأتي أهميته في توفير الكثير من العملات الاجنبية التي كان يستوردها العراق من بلدان اخرى

ومن جانب آخر القضاء على البطالة عن طريق تشغيل عدد كبير من العمال نتيجة ارتفاع طاقته الانتاجية الى ما يقارب 20,833 طن شهرياً، وبين عامي (1974-1975) تم دمج الشر-كتين (ابي الخصيب وخور الزبير) بمنشأة واحدة سميت المنشأة العامة لصناعة الاسمدة الكيماوية في البصرة- ويعد المعمل من المشاريع الانتاجية الكبيرة حيث بلغ انتاج المعمل سنوياً في عام 1979 (350,875) طن سنوياً (الشركات العامة للصناعات البتروكيماوية، 2018، ص 5-6).

جاء تأسيس معمل الاسمدة الكيماوية في البصرة في سياق التحول الذي شهده العراق من تطورات اقتصادية كبيرة، اذ تبنت الدولة سياسة صناعية طموحة قائمة على التوسع في المشاريع الكبرى المملوكة للقطاع العام، وقد ارتبط التفكير في إنشاء المعمل بعدة عوامل، من أبرزها تزايد الحاجة إلى الاسمدة الكيماوية لدعم الخطط الزراعية الهادفة إلى رفع إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية، فضلاً عن توافر الموارد الأولية في جنوب العراق، ولا سيما الغاز الطبيعي المستخدم في صناعة الاسمدة النتروجينية (حسين، 1984، ص 66).

شهد معمل الاسمدة الكيماوية في البصرة خلال السبعينيات تطوراً ملحوظاً في طاقته الإنتاجية وتنظيمه الإداري، فبعد مرحلة التشغيل الأولي، دخل المعمل مرحلة الاستقرار النسبي، وركز على إنتاج الاسمدة النتروجينية، ولا سيما اليوريا ونترات الأمونيوم، التي شكّلت أساس المدخلات الزراعية في العراق (وزارة الصناعة والمعادن، 1972، ص 61).

وتزامن هذا التطور مع الطفرة النفطية بعد عام 1973، التي وفّرت للدولة موارد مالية كبيرة مكّنتها من تحديث بعض خطوط الإنتاج، وتحسين البنية التحتية، وتوسيع برامج التدريب الفني للكوادر الوطنية، كما أُدرج المعمل ضمن خطط التنمية الخمسية بوصفه مشروعاً داعماً للسياسة الزراعية، وأسهم في تغطية نسبة مهمة من الطلب المحلي على الاسمدة، مما خفّف من أعباء الاستيراد (8) (وزارة التخطيط، 1976، ص 89).

تمثلت الأهمية الاقتصادية لمعمل الأسمدة الكيماوية في البصرة في كونه حلقة وصل بين الصناعة والزراعة، إذ أسهم في رفع إنتاجية الأراضي الزراعية وتحسين كفاءة استخدام الأسمدة، ولا سيّما في محافظات الجنوب، كما وفّر المعمل فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وأسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية، أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أدّى المعمل دوراً مهماً في تكوين قاعدة من العمالة الصناعية الفنية، ودعم الاستقرار السكاني، فضلاً عن تعزيز دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية للعاملين، كالسكن والرعاية الصحية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 1979، ص 55).

ثانياً/ الشركة العامة للصناعات الورقية

تعاقدت الحكومة العراقية مع شركتين المانيتين لانشاء مصنع للصناعات الورقية⁽²⁾، وتم انشاء المصنع في عام 1970 والذي يقع مقره في محافظة البصرة وبالتحديد شمال المحافظة في منطقة الهارثة، اذ يعد من احد مصانع الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية بدا انتاج المعمل في عام 1973 بمساحة بلغت (11,750) طن وبطاقة انتاجية بلغت (11 مليون)، ولعب المعمل دوراً استراتيجياً في سد احتياجات الاسواق العراقية فضلاً عن اثره الاقتصادي في توفير العملات الاجنبية للعراق، في عام 1975 بلغت انتاجية المعمل نحو (130) الف طن من مختلف انواع الاوراق الامر الذي مكن الحكومة العراقية من تصدير كميات كبيرة من الاوراق الى الخارج، في عام 1976 تم تسميته بمعمل الصناعات الورقية باسم البصرة (حسين، 1984، ص 107).

كان لمعمل البصرة اثر كبير للعراق بصورة عامة ولمحافظة البصرة بصورة خاصة، اذ كان له دور كبير في تقلص عدد البطالة آنذاك بين الفنيين والعمال فضلاً عن عمال البناء (الاسدي، 1988، ص 41-42).

خلال العقد 1970-1979 بقيت الشركة تعمل ضمن خطة الدولة للتنمية الصناعية، مع توسّع تدريجي في خطوط الإنتاج وذلك تماشياً مع الطلب المتزايد

على المواد الورقية في السوق العراقية، سواء للاستخدامات المكتبية أو التعبئة والتغليف، ففي منتصف السبعينات، تم توسيع قدرات المصنع بإضافة وحدات إنتاج إضافية (توسعة -Basra2) ساهمت في زيادة الإنتاجية وفتح أسواق تصديرية جزئية (الاسدي، 1988، ص 44).

من جانب الأهمية الاقتصادية ساهمت الشركة في تلبية الطلب المحلي على المواد الورقية، مما ساعد في تقليص الواردات وتحسين الموازنة التجارية، علاوة على ذلك، ساهمت توسعة خطوط الإنتاج في منتصف السبعينات في تطوير صادرات محدودة للورق إلى الأسواق الإقليمية، وتوفير إيرادات بالعملة الأجنبية، اما الأهمية الاجتماعية أدّى تشغيل المعمل إلى خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في محافظة البصرة، مما ساعد في تخفيف نسب البطالة في المناطق المحيطة، إضافة إلى دعم القطاع الصناعي الكلي وتطوير المهارات الفنية لدى العمال المحليين (الاسدي، 1988، ص 45).

بالرغم من الدعم الحكومي الكبير في تأسيس وتوسيع الشركة خلال العقد السبعينيات، إلا أن المشروع واجه تحديات مرتبطة أساساً بتوافر المواد الخام الأولية، وأحياناً بتقلب الطلب المحلي على المواد الورقية في مواجهة المنافسة المستوردة، كما كان الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الأجنبية في البنية الإنتاجية يفرض تحديات في تطوير قدرات الانتاج الذاتية، تبقى هذه المحطات موضع تحليل لاحق في دراسات التاريخ الاقتصادي الصناعي للعراق.

ثالثاً: معمل الحديد والصلب

تعد صناعة الحديد والصلب⁽³⁾، من الصناعات المهمة في الاقتصاد العراقي، اذ كان لها دور كبير في الأنشطة الاقتصادية للدولة ووفرت فرص عمل لكثير من الايدي العاملة، اذ وضعت الحكومة العراقية ضمن خططها الصناعية للأعوام (1970-1975)، انشاء معمل للحديد والصلب، وبالفعل تعاقدت الحكومة العراقية مع احد الشركات الفرنسية لا نشاء المعمل الانف الذكر في عام 1973،

بطاقة انتاجية بلغت (400) الف طن سنوياً، لكن الحكومة العراقية وقعت عقد اخر مع نفس الشركة عام 1974 لتنفيذ مشروع الحديد الاسفنجي بطاقة انتاجية حوالي (750) الف طن سنوياً، وكان لهذا المعمل اثر كبير على الاقتصاد العراقي، اذ وصل الاستثمار فيه الى ما يصل (8,4) مليون دينار وبلغ عدد العاملين فيه (1373) شخصاً (سعد الدين، 1979، ص 338-339).

جاء التفكير بإنشاء معمل للحديد والصلب في محافظة البصرة ضمن إطار التحويلات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق بعد عام 1968، ولا سيما التوجه نحو بناء قاعدة صناعية وطنية قادرة على دعم خطط التنمية الشاملة وتقليل الاعتماد على الاستيراد في المواد الإنشائية والأساسية، فقد مثل قطاع الصناعات الثقيلة أحد المرتكزات الرئيسة في الاستراتيجية الاقتصادية للدولة، بوصفه قطاعاً داعماً لبقية الأنشطة الإنتاجية، وركيزة للتحديث الصناعي (وزارة التخطيط، 1970، ص 112).

اختيرت محافظة البصرة موقعاً مناسباً لإقامة معمل الحديد والصلب بسبب جملة من العوامل، أبرزها قربها من الموانئ البحرية، وتوافر وسائل النقل النهري والبري، فضلاً عن موقعها ضمن منطقة اقتصادية حيوية تسهم في ربط العراق بالأسواق الإقليمية والدولية، كما أن التوسع العمراني ومشاريع البنية التحتية في جنوب العراق آنذاك تطلبت توفير كميات متزايدة من المنتجات الحديدية محلياً (الحسني، 1975، ص 214).

شهدت السنوات الأولى بعد 1968 إعداد الدراسات الأولية المتعلقة بالجدوى الاقتصادية والفنية لمعمل الحديد والصلب في البصرة، بالتنسيق بين وزارة الصناعة والجهات التخطيطية المختصة، وقد أُدرج المشروع ضمن الخطة الخمسية للتنمية، بوصفه مشروعاً استراتيجياً طويل الأمد يهدف إلى سد جزء من احتياجات السوق المحلية من المنتجات الحديدية نصف المصنعة، من الناحية الإدارية، خضع المعمل لإشراف الدولة المباشر، وتم ربطه بالمؤسسات الصناعية

العامة، بما ينسجم مع سياسة التأمين والتوسع في القطاع العام الصناعي، كما اعتمدت الدولة على الخبرات الأجنبية في بعض الجوانب الفنية، ولا سيما في مراحل التصميم ونصب المكائن، إلى جانب تدريب الكوادر الوطنية التي تمكنت بها تشغيل المعمل وإدارته مستقبلاً (عبد الجبار، 1978، ص 89).

مع بداية السبعينيات، دخل معمل الحديد والصلب في البصرة مرحلة الإنتاج الفعلي، وأسهم في توفير منتجات حديدية استخدمت في مشاريع الإسكان، والجسور، والمنشآت الصناعية، مما انعكس إيجاباً على تقليل كلفة الاستيراد ودعم الاقتصاد الوطني، وقد تزامن ذلك مع الطفرة النفطية بعد عام 1973، التي وفّرت للدولة موارد مالية مكّنتها من توسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع الصناعية القائمة، اقتصادياً، ساهم المعمل في توفير فرص عمل لعدد كبير من أبناء المحافظة، وأسهم في تنشيط الصناعات لنمو التجمعات العمالية وتوسع البنية التحتية في المناطق المحيطة به، الأمر الذي عزز من مكانة البصرة بوصفها مركزاً صناعياً مهماً في جنوب العراق (محافظة البصرة، 1977، ص 73).

تكمن الأهمية التاريخية لمعمل الحديد والصلب في البصرة في كونه جزءاً من مشروع وطني أوسع لبناء صناعة ثقيلة عراقية قادرة على دعم الاستقلال الاقتصادي، فقد عكس المعمل توجه الدولة نحو استثمار الفوائض المالية النفطية في مشاريع إنتاجية طويلة الأمد، بدلاً من الاقتصر على القطاعات الاستهلاكية، كما أسهم المعمل في ترسيخ خبرة صناعية محلية في مجال الصناعات الثقيلة، وهي خبرة سيكون لها أثرها في المشاريع الصناعية اللاحقة. ومن ثمّ، يمكن النظر إلى معمل الحديد والصلب في البصرة خلال المدة (1968-1979) بوصفه أحد الشواهد المهمة على مرحلة التحول الصناعي التي شهدتها العراق في النصف الثاني من القرن العشرين (يوسف، 1980، ص 167).

رابعاً: معمل اسمنت أم قصر

تعود فكرة إنشاء صناعة الاسمنت في العراق عام 1949 من القرن الماضي، إذ تأسست أول شركة عراقية لصناعة الاسمنت في العام نفسه لكن بعض العقبات حالت دون استمرار عمل الشركة، إلا أنه في عام 1950 تعاقدت الحكومة العراقية مع الاتحاد السوفيتي لإنشاء مشروع المعمل في محافظة البصرة وباشر في الانتاج الفعلي عام 1974 بطاقة انتاجية قدرها (300) ألف طن سنوياً وتضمنت الاتفاقية موافقة الحكومة السوفيتية على تقديم المساعدة من خلال منح الحكومة قرصاً بـ (15) مليون دينار وبفائدة سنوياً قدرها (2٪) يزود المعمل من معمل اسمنت بغداد بعد ان بلغت طاقته الانتاجية (80) ألف طن سنوياً، وكذلك معمل الاسمنت في محافظة المثنى واثمرت جهود المعمل في الاسواق الخارجية والداخلية (الدباغ، 1985، ص 77-78).

شهد العراق بعد عام 1968 تحولاً جوهرياً في توجهاته الاقتصادية، تمثل بتبني الدولة سياسة تصنيع واسعة النطاق ضمن إطار الاقتصاد الموجه، سعت من خلالها إلى بناء قاعدة صناعية وطنية قادرة على دعم التنمية الشاملة وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، وقد حظي قطاع الصناعات الإنشائية، ولا سيما صناعة الإسمنت، باهتمام خاص لارتباطه المباشر بمشاريع البنية التحتية والإسكان والتوسع العمراني الذي شهدته البلاد خلال عقد السبعينيات (وزارة التخطيط، 1970، ص 112).

برزت محافظة البصرة بوصفها إحدى الركائز الأساسية للاستراتيجية الصناعية للدولة، نظراً لموقعها الجغرافي، وتوفير المنافذ البحرية، وارتباطها بالمشاريع الاقتصادية الكبرى، وكان إنشاء وتطوير معمل إسمنت أم قصر - جزءاً من هذا التوجه، إذ عُدَّ أحد المشاريع الصناعية المهمة التي هدفت إلى تلبية الطلب المتزايد على مادة الإسمنت في جنوب العراق، ودعم مشاريع الإعمار والتنمية الإقليمية، ارتبطت فكرة إنشاء معمل إسمنت أم قصر - بالحاجة المتزايدة لمادة الإسمنت في

المحافظات الجنوبية، ولا سيما في ظل تنفيذ مشاريع الموانئ، والمجمعات السكنية، والمنشآت النفطية والصناعية في البصرة وضواحيها، وقد اختير موقع أم قصر - لاعتبارات اقتصادية وفنية، تمثلت بقربه من الموانئ البحرية، وسهولة نقل المواد الأولية والمنتجات النهائية، فضلاً عن توفر الأراضي المناسبة لإقامة منشأة صناعية واسعة (وزارة الصناعة والمعادن، 1972، ص 67).

بدأت مراحل التخطيط الفعلي للمعمل في أواخر ستينيات القرن العشرين، ضمن خطة الدولة لتوسيع الطاقة الإنتاجية لصناعة الإسمنت، واعتمدت الحكومة على خبرات أجنبية في تصميم خطوط الإنتاج وتجهيزها، إلى جانب الكوادر الفنية الوطنية التي جرى تأهيلها للعمل في المعمل، وقد دخل المعمل حيز التشغيل الفعلي خلال أوائل السبعينيات، ليسهم في تعزيز الإنتاج الوطني من الإسمنت وتقليل فجوة العرض والطلب، أدى معمل إسمنت أم قصر - دوراً مهماً في دعم الاقتصاد المحلي لمحافظة البصرة خلال المدة (1968-1979)، إذ شكّل مصدراً رئيساً لتجهيز المشاريع الحكومية والخاصة بالإسمنت، ولا سيما مشاريع الإسكان الشعبي، والمنشآت الخدمية، والمرافق الصناعية، وأسهم المعمل في تقليل الاعتماد على الإسمنت المستورد، بما انعكس إيجاباً على الميزان التجاري للدولة (الدليمي، 1990، ص 156).

كما وفّر المعمل فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأعداد كبيرة من أبناء المحافظة، وأسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في منطقة أم قصر، من خلال ارتباطه بقطاعات النقل والخدمات والصيانة، وقد حرصت الدولة على إدماج المعمل ضمن منظومة الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، بما ضمن له الاستقرار الإداري والمالي خلال تلك المرحلة (وزارة الصناعة والمعادن، 1978، ص 91).

خضع معمل إسمنت أم قصر، شأنه شأن بقية المعامل الصناعية الكبرى، لنظام إداري مركزي يعتمد على التخطيط السنوي ومتابعة الإنتاج وفق أهداف محددة

ضمن الخطط الخمسية للدولة، وتولت إدارة المعمل كوادرات فنية وإدارية عراقية، جرى تدريبها داخل العراق وخارجه، بهدف رفع كفاءة التشغيل وضمان استمرارية الإنتاج، وقد انعكس وجود المعمل على التطور العمراني في المحافظة، من خلال توفير مادة إسمنت محلية بأسعار مدعومة نسبياً، ما شجع على تنفيذ مشاريع سكنية وخدمية واسعة، وأسهم في تحسين البنية التحتية الحضرية في المدينة ومحيطها.

خامساً/ معمل البتروكيماويات

وقعت الحكومة العراقية عقداً مع شركة لومست - تين (lamest-tin) الأمريكية لتأسيس الشركة العامة للصناعات البتروكيماويات، في منطقة خور الزبير بموجب قرار رقم (90) لسنة 1970، ويعد هذا المشروع من أهم المشاريع التي نفذت في محافظة البصرة وكان الهدف منه تحقيق إيرادات مالية كبيرة ودعم الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للمحافظة (ملحق وزارة الصناعة والمعادن (1960-2006)).

يعد معمل البتروكيماويات من أهم الصناعات في العراق ومن أكبر المصانع في الشرق الأوسط منذ توقيع العقد مع شركة لومست - تين الأمريكية وبذلك لعب دوراً كبيراً في توفير الكثير من المواد الضرورية التي يحتاج لها السوق المحلي، ووفرت كذلك العملات الأجنبية في محافظة البصرة، وتأسست الشركة العامة لصناعات البتروكيماويات بطاقة انتاجية (520) ألف طن سنوياً استناداً لاحكام المادة رقم (22) لسنة 1972، وكان الهدف من إنشاء الشركة المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية الانتاج الصناعي في مجال صناعة المواد البتروكيماوية التي تعتمد على الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية (ملحق وزارة الصناعة والمعادن (1960-2006)).

عملت الحكومة العراقية عام 1973 في محافظة البصرة على تطوير وتوسيع المعمل والخطوط الانتاجية القائمة واقامة المشاريع الحديثة لها من اجل تطوير

نشاطها وزيادة الانتاج وشراء المواد الاولية والمشاركة في الشركات والمؤسسات العربية والاجنبية لتنفيذ اعمال ذات علاقة بأهداف الشركة داخل البلد(سلمان، 1965، ص 93).

أسهم معمل البتروكيمياويات في دعم الاقتصاد المحلي لمحافظة البصرة من خلال توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، واستيعاب أعداد متزايدة من المهندسين والفنيين والعمال، ما انعكس على تحسين المستوى المعيشي- في المناطق المحيطة بهما أدى إلى تنشيط قطاعات خدمية مساندة، مثل النقل والصيانة والتجهيز، وعلى الصعيد الوطني، مثل المعمل إحدى ركائز سياسة إحلال الواردات، إذ ساعد في تقليل الاعتماد على استيراد بعض المنتجات البلاستيكية والمواد الوسيطة، وأسهم في دعم الصناعات التحويلية المرتبطة به، كما كان يُنظر إليه بوصفه قاعدة مستقبلية للتوسع في الصناعات الكيماوية المتقدمة، ضمن رؤية بعيدة المدى لتحقيق تنمية صناعية متوازنة(وزارة التخطيط، 1976، ص 88).

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لمعمل البتروكيمياويات، إلا أن مسيرته خلال المدة (1968-1979) لم تخلُ من تحديات، تمثلت في محدودية الخبرة الوطنية في إدارة الصناعات البتروكيمياوية المعقدة، والاعتماد النسبي على الخبراء الأجانب في المراحل الأولى من التشغيل، كما واجه المعمل مشكلات تتعلق بتذبذب تجهيز الغاز المصاحب، وبطء إنجاز بعض الوحدات الإنتاجية، إلى جانب ذلك، تأثر أداء المعمل أحياناً بالتغيرات في أولويات التخطيط الصناعي، وبالضغوط المالية الناجمة عن التوسع الكبير في المشاريع الصناعية خلال السبعينيات، ما أدى إلى تباين مستويات الإنتاج من عام لآخر، ومع ذلك، ظل المعمل قائماً بوصفه مشروعاً استراتيجياً لم تتراجع الدولة عن دعمه وتطويره(شبيب، 1981، ص 134).

يُستنتج مما تقدم أن معمل البتروكيماويات في محافظة البصرة خلال المدة (1968-1979) شكّل أحد أبرز معالم التحول الصناعي في العراق، وعبر عن توجه الدولة نحو استثمار الموارد النفطية في صناعات تحويلية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى، ورغم ما واجهه من معوقات فنية وتنظيمية، فإنه أسّس لقاعدة بتروكيماوية كان يُعوّل عليها في تحقيق تنويع اقتصادي وتعزيز الاستقلال الصناعي، ولا سيما في جنوب العراق.

سادساً/ الغاز الطبيعي

تمتلك محافظة البصرة امكانيات وثروات اقتصادية ضخمة من الغاز الطبيعي اتاح لها اداء دور مهم في الصناعات الاقتصادية ولا سيما الصناعات التي تعتمد على الغاز الطبيعي، اذ شهدت المحافظة في السبعينيات من القرن الماضي نمواً ملحوظاً في مجال تطوير الحقول النفطية والغازية وزيادة الطاقة الانتاجية وخطوط الانابيب للتصدير النقل الداخلي للمشتقات النفطية والغازية والاستثمار الكامل للمصانع ومحطات الطاقة الكهربائية، بعد اصدار قرار التأميم النفط العراقي تم استثمار الغاز الطبيعي عام 1972 من حقل الزبير في محطتي عزل الغاز الزبير والحمار لنقل الغاز الطبيعي الى مصفى البصرة ومحطة كهرباء الشعبة والدور السكنية في منطقة البرجسية من خلال زيادة الطاقة الانتاجية لتصل الى (100 م²)، وبين عامي 1973-1974 تم انشاء اول معمل لتعبئة الغاز في محافظة، اذ شكّل عام 1973 نقطة مفصلية في تاريخ الغاز الطبيعي في البصرة، إذ تزامن مع تأميم النفط العراقي، وما رافقه من سيطرة الدولة على الموارد الهيدروكربونية، بما في ذلك الغاز الطبيعي، وقد أدى ذلك إلى إعادة صياغة السياسة الغازية، والانتقال من الإهمال النسبي إلى التخطيط المنهجي للاستثمار (خميس، 2021، ص 155-156).

شهدت هذه المرحلة إنشاء وتطوير مرافق لجمع الغاز المصاحب ومعالجته، وربطه بالمشاريع الصناعية الكبرى في المحافظة، وكان الهدف الأساسي من هذه

السياسة تقليل الهدر، وتوفير مصدر طاقة مستقر للصناعات الوطنية، فضلاً عن استخدام الغاز مادة أولية في الصناعات الكيماوية، وقد أسهم هذا التوجه في دعم مشاريع استراتيجية لاحقة، مثل معامل الأسمدة والبتروكيماويات، التي اعتمدت بدرجة كبيرة على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة والمواد الخام، كما ارتبط تطوير قطاع الغاز الطبيعي في البصرة بتوسيع شبكة توليد الكهرباء، إذ أُدرج الغاز ضمن مزيج الطاقة المستخدم في تشغيل بعض المحطات، ما أسهم في تخفيف الضغط على الوقود السائل، ورفع كفاءة الإنتاج الكهربائي في جنوب العراق (الخالدي، 2023، ص 146).

في عام 1977 انشأت شركة غاز الجنوب (شركة غاز البصرة حالياً) صممته شركة سن - برجين الايطالية وجرى تنفيذه من قبل شركات عالمية متعددة بما فيها شركة ميستوبيثي- اليابانية وشركة جيودا اليابانية أذ تقع الشركة في الجزء الجنوب الغربي في محافظة البصرة تم أنشأوها في عام 1979 واكمل بناءه عام 1989 وتم تشغيله عام 1990 وتوقف عن العمل في السنة نفسه نتيجة تعرضه لضربات عسكرية اثناء حرب الخليج الثانية وتم تشغيله عام 1995 بطاقة انتاجية نحو (29,7م²) (الخالدي، 2023، ص 147).

سابعاً/ الطاقة الكهربائية

دخلت الطاقة الكهربائية الى محافظة البصرة عام 1918، وشكلت الطاقة في المحافظة عنصراً مهماً من عناصر الصناعات الاقتصادية، فنشأت محطات بخارية منها محطة كهرباء النجبية التي تأسست عام 1961 وتوسعت عام 1975 والتي تقع شمال البصرة بطاقة انتاجية (240) ميكا واط، وشهدت محافظة البصرة خلال عام 1970 تطور في انتاج الطاقة الكهربائية واستمر التطور الى نهاية السبعينيات حيث عقدت الحكومة العراقية اتفاق مع شركة اكس - بورت السوفيتية لتطوير الطاقة وانشاء عدد من المحطات الكهربائية (خيس، 2021، ص 165).

شهدت الفترة 1968-1979 تطوير عدد من محطات إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة، سواء من خلال تحديث المحطات الحرارية القائمة أو إدخال وحدات توليد جديدة، وقد استُخدم الوقود النفطي والغاز المصاحب في تشغيل عدد من هذه الوحدات، مستفيدين من وفرة الموارد الهيدروكربونية في المنطقة، على الرغم من الجهود المبذولة، واجه قطاع الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة، جملة من التحديات، أبرزها الزيادة السريعة في الطلب على الكهرباء، والتي فاقت أحياناً القدرة الإنتاجية المتاحة كما شكل المناخ القاسي، ولا سيما درجات الحرارة المرتفعة والرطوبة العالية، عامل ضغط على كفاءة تشغيل المحطات والشبكات، إضافة إلى ذلك، واجه القطاع تحديات فنية وإدارية، تمثلت في نقص بعض الملاكات المتخصصة، والحاجة المستمرة إلى قطع الغيار والتحديث التقني، فضلاً عن تأثر بعض المشاريع بعوامل اقتصادية وتنظيمية عامة (أحمد، 2016، ص 39).

إن مرحلة (1968-1979) مثلت نقطة تحول مهمة في تاريخ الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة، إذ شهدت توسعاً ملحوظاً في القدرة الإنتاجية وتحسناً في البنية التحتية للشبكات، وقد أسهم ذلك في دعم التنمية الصناعية والعمرانية، وتعزيز الدور الاقتصادي للمحافظة ضمن الاقتصاد الوطني، فإن هذه التطورات على أهميتها، لم تكن كافية لمعالجة جميع الاختلالات البنيوية، الأمر الذي جعل قطاع الكهرباء يدخل المراحل اللاحقة وهو يواجه تحديات متراكمة، ارتبطت بتسارع النمو السكاني والاقتصادية (الخالدي، 2023، ص 147).

خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية في المحافظة نتيجة التطور الاقتصادي والصناعي وزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل الفردي في محافظة البصرة، إذ تم إنشاء محطة غازية في منطقة خور الزبير عام 1977 بطاقة إنتاجية (256) ميكاواط ومحطة توليد الهارثة عام 1979 بطاقة إنتاجية (800) ميكاواط، ويستخدم الغاز الطبيعي غالباً والنفط

في بعض الاحيان للطاقة من مجمعات فصل الغاز في محافظة البصرة(الخالدي، 2023، ص148).

ثامناً/ مصفى البصرة

كانت اولى بداية مصفى البصرة انطلق نحو (مصفى المفتية)، في عام 1953 تم تشيد المصفى لسد حاجات محافظة البصرة والمنطقة الجنوبية في العراق من المنتجات النفطية ويحتوي المصفى على اجهزة تكرير وبطاقة انتاجية بلغت كل وحدة (146) الف برميل سنوياً من النفط الخام الذي يزود من حقل الزبيراً وينتج المصفى البانزين والنفط الابيض كما انشئت الحكومة العراقية اول معمل لتعبئة الغاز السائل هو معمل غاز المفتية واستمر انتاج المعمل حتى توقف عن العمل، بعد اصدار قرار تأميم النفط العراقي عام 1972 باشرت الحكومة العراقية بالتفاوض مع مؤسسة تكنو-اكس - بورت الجيكية حول مصفى البصرة الذي يعد ثاني اكبر مصفى في العراق بعد مصفى صلاح الدين الذي يبلغ طاقته الانتاجية حوالي (3) مليون طن سنوياً والذي يقع في منطقة الشعيبة غرب محافظة البصرة، اذ اقترح ناجي طالب⁽⁵⁾، في اجتماع للحكومة العراقية بتعاقد مع المؤسسة الجيكية حول المشروع بطريقة جاهزة هي الطريقة التي وضعه الجيكيين بسبب الالتزام بمسؤولية التنفيذ(كاظم، 2014 ص11-12).

جرت المفاوضات بين الحكومة العراقية ومؤسسة تكنو-اكس -بورت عام اساس الجاهز بينما طلبت تكنو-اكس -بورت قيام الجانب العراقي بأعمال هندسية تحت اشراف عدد من الخبراء الجيكي اعتمد المصفى على النفط الخام المحلي الذي يزود من حقل الزبير بطاقة انتاجية بلغت (665) الف طن من النفط الخام(كاظم، 2014 ص13).

خلال عامي 1973-1974 تمت المباشرة بأنشاء خطوط لوحادات التكرير بطاقة انتاجية سنوياً (70) الف برميل وأصبح المصفى يضم وحدتين من النفط الخام الخفيف ووحدتين لتحسين البنزين ووحدتين لتكرار النفط الخام ويزود

المصفى بالمياه اللازمة ووحدة سحب وتصفية المياه من المفتية على شط العرب، وبين عامي 1975-1976 تمت المباشرة بأنشاء وحدات التكرير الثانية بطاقة انتاجية بلغت (700) الف برميل يومياً، وبكوادر عراقية 100٪ وبدأ انتاج عام 1979 وبذلك اصبحت الطاقة الانتاجية للمصفى (140) الف برميل يومياً اذ عام 1980 توقف المصفى عن الانتاج بسبب حرب الخليج الاولى والتي استمرت لمدة ثمان سنوات واعيد تشغيله عام 1989 بعد حملة اعمار واسعة قامت بها الكوادر العراقية اذ استمرت عامين تقريباً ونتيجة الحرب عام 1990 تعرض المصفى للتدمير جراء قصف التحالف واعيد تشغيله عام 1991 (شرارة، 2014، ص 85).

الخاتمة.

في ضوء ما تقدم، يتبين أن مرحلة (1968-1979) شكّلت منعطفًا تاريخيًا مهمًا في مسار التطور الصناعي في محافظة البصرة، إذ شهدت هذه الحقبة توسعًا ملحوظًا في إنشاء المنشآت الصناعية الكبرى، ولا سيما في مجالات الصناعات التحويلية والثقيلة والأساسية وقد ارتبط هذا التوسع بسياق اقتصادي وسياسي عام سعى إلى ترسيخ دور الدولة في التخطيط والتنفيذ، وتعزيز قاعدة الإنتاج الوطني، واستثمار الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية التي تمتلكها المحافظة، وفي مقدمتها النفط والغاز والمنافذ الميناء.

وتكشف الدراسة أن هذه المنشآت لم تكن مشاريع منفصلة أو معزولة، بل جاءت ضمن رؤية تنموية شاملة هدفت إلى إحداث تحوّل بنيوي في الاقتصاد المحلي، وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، وتوفير فرص عمل واسعة أسهمت في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للبصرة كما أسهمت الصناعات الكبرى في دعم القطاعات الخدمية المساندة، وخلقت ترابطاً واضحاً بين الصناعة والنقل والطاقة والبنية التحتية، الأمر الذي عزّز من مكانة المحافظة بوصفها مركزاً صناعياً استراتيجياً على مستوى العراق.

ومع ذلك، تبين أن هذا التطور الصناعي، على أهميته، كان محكوماً بجملته من التحديات البنيوية، تمثلت في محدودية التنوع الصناعي، والاعتماد الكبير على التمويل والإدارة المركزية، فضلاً عن التفاوت في كفاءة التشغيل والاستدامة الإنتاجية لبعض المنشآت وقد انعكس ذلك لاحقاً على قدرة هذه المشاريع على التكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العراق مع نهاية السبعينيات.

وعليه، يمكن القول إن المنشآت الصناعية الكبرى في محافظة البصرة خلال المدة (1968-1979) أسهمت إسهاماً جوهرياً في إرساء الأسس الأولى للتصنيع الحديث، ووقّرت قاعدة مادية وبشرية كان من الممكن البناء عليها في مراحل لاحقة. غير أن تقييم هذه التجربة يقتضي- النظر إليها ضمن سياقها التاريخي العام، بوصفها نتاجاً لسياسات تنمية محددة بزمانها وظروفها، وهو ما يمنحها أهمية علمية خاصة في دراسة تاريخ الصناعة والتنمية الاقتصادية في العراق الحديث.

-الهامش

(1)معمل الاسمدة الكيماوية:- عبارة عن معمل لإنتاج سماد نetroجين احادي كبريتات الامونيوم واليوريا استخدمت الشركة الامريكية طريقة ميكوفي مواصفات الوحدات الانتاجية المتمثلة بوحدة الامونيا ووحدّة حامض الكبريت، اما المواد الكيماوية المساعدة فتجري تزويدها من مصفى البصرة، اما المياه اللازمة للأعراض التبريد فتزود من شط العرب وصناعة الاسمدة في الصناعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، للمزيد ينظر الى عبد الجليل فضل، احمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، ط1، بغداد، 1989، ص57.

(2)تعد احد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن المتخصصة بإنتاج انواع الورق والكارتون وتساهم في سد احتياجات السوق المحلي أو تضم الشركة العامة ثلاث

معامل معمل البصرة ومعمل ميسان ومعمل ورق مستلزمات المدرسية في التاجي للمزيد ينظر الى، باسم حسين، البصرة وصراع المشاريع الفيدرالية، ط1، دمشق، 2017، ص 105-106.

(3) معمل الحديد والصلب :-يقع المشروع في منطقة الجنوبية في خور الزبير على بعد 45 كم جنوب مركز المدينة، واختير المشروع في المنطقة الجنوبية لتوفير مصادر الطاقة الرخيصة من الغاز الطبيعي الذي يحرق في هذه المنطقة، وتعد الشركة العامة للحديد والصلب احدى الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية واحدى الشركات التابعة للقطاع العام المملوك الى الدولة، للمزيد ينظر الى، رفل هشام خماس الزبيدي، احوال البصرة الاقتصادية 1968-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ص 59.

(4) معمل البتروكيمياويات :- يقع المعمل بالقرب من مصنع غاز الجنوب التي تبعد عن الشركة 28 كم على الطريق العام بصرة-سفوان استخدم المعمل حوالي 3327 عامل وقد استفاد كثيراً من قربه من مصنع غاز الجنوب الذي يوفر صناعة من الغاز في العملية الإنتاجية، للمزيد ينظر الى هامش، عبد الباسط خليل الدرويش، اتحاد الاسرة بمعرفة تاريخ البصرة، ط1، بغداد، 2011، ص 265.

(5) ناجي طالب: ولد في مدينة الناصرية عام 1917/ اذار 1917 لأسرة ثرية ومنها اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة ثم التحق بالكلية العسكرية العراقية عام 1937، وافد الى بريطانيا لاكمال دراسته العسكرية في جامعة وولج البريطانية شارك في الحرب الصهيونية عام 1949 وكان اخر منصب له في الخدمة العسكرية هي امر لواء مشاة في البصرة قبل 14 تموز 1958، اسند له العديد من المناصب في الوزارات العراقية منها منصب رئاسة الوزراء في عهد حكومة عبد الرحمن عارف بين عامي 1966-1967، توفي في 23 اذار عام 2012 في بغداد عن عمر يناهز 59، للمزيد ينظر الى هامش رفل هشام خماس الزبيدي، المصدر السابق، ص 81.

المصادر

-المصادر العربية والمعرية

- 1- الطائي، محمد حامد، التوزيع الجغرافي في العراق، ط1، بغداد، 1976.
- 2- التميمي، عباس علي، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونيوى، ط1، بغداد، 1985.
- 3- فضل، عبد الجليل، رسول احمد حبيب، جغرافية العراق الصناعية، ط1، بغداد، 1989.
- 4- حسين، باسم، البصرة وصراع المشاريع الفيدرالية، ط1، دمشق، 2017.
- 5- الشركة العامة للصناعات البتروكيمياويات، مصنع ورق في البصرة، خطة العامل المحدثة، 2018.
- 6- ملحق وزارة الصناعة والمعادن، تشريعات وقوانين بين عامي (1960-2010).
- 7- حسين، عبدالله، الصناعة الثقيلة في العراق، بغداد، 1984.
- 8- وزارة الصناعة والمعادن، تقرير عن المشاريع الكبرى، بغداد، 1972.
- 9- وزارة التخطيط، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغداد، 1976.
- 10- وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية، 1970-1974، بغداد، 1970.
- 11- وزارة الصناعة والمعادن، تقرير الصناعات الانشائية في العراق، بغداد، 1972.
- 12- الدليمي، عبدالرزاق، الاقتصاد العراقي في عقد السبعينيات، بغداد، 1990.
- 13- وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية للأعوام 1967-1980، بغداد، 1976.
- 14- سلمان، محمد حسن، التطورات الاقتصادية في العراق، ط1، بيروت، 1965.
- 15- شبيب، عبدالكريم، التنمية الصناعية والتكنولوجيا في العراق، بغداد، 1981.

-الرسائل والاطارح

- 15- الزيدي، رفل هشام خماس، احوال البصرة الاقتصادية (1868-1979)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2018.
- 16- الاسدي، كاظم عبد الوهاب حسن، تأثير العوامل المناخية على الصناعات الاساسية في محافظة البصرة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 1998.
- 17- سعد الدين، محمد فخري، واقع صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1979.
- 18- نداء حسين شرارة، واقع شركات النفط الوطنية والاستثمار في الصناعة النفطية في العراق، جامعة البصرة، دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، 2014.
- 19- كاظم، منى جواد، الاهمية الاقتصادية لنفط البصرة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2012.

-المجلات

- 20- غضبان، ايمان نعيم، تأهيل المواقع الدينية والبيئية للسياحة في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، العدد 39، 2021.
- 21- وارتان، سونيا ارزوني تقييم الاداء الصناعي في شركة العامة لصناعة الاسمدة المنطقة الجنوبية في محافظة البصرة وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات البصرة، العدد 19، 2015.
- 22- الدباغ، نزار صديق، تطور النقل في صناعة الاسمنت، مجلة الصناعية، العدد 2، 2011.
- 23- خميس، علي حسين، نقل الغاز بالأنابيب للمنشأة الصناعية ومحطات انتاج الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، العدد 39.
- 24- الخالدي، فاخر ايوب يعقوب يوسف، التوزيع الجغرافي لشركات صناعة الغاز الطبيعي ونتاجها في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، العدد 47، 2023.
- 25- احمد، عودة، واقع انتاج الطاقة الكهربائية في مدينة البصرة، نشوء التطور والمعوقات، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 13، 2016.
- 26- الدرويش، عبدالباسط خليل، تحاف الاسرة بمعرفة تاريخ البصرة، ط 1، بغداد، 2011.